

## الإعلام المصري يولي اهتماماً بالغاً بزيارة خادم الحرمين

# وكالة أنباء الشرق الأوسط: القمة مثال بارز وشاهد على نموذجية العلاقات الإيجابية المتطورة القاهرة والرياض قطبا العلاقات والتفاعلات في النظام الإقليمي العربي إجمالي المشروعات السعودية في نهاية ٢٠٠٨ (١٩٠٤) مشروعات بقيمة استثمار قدرها ١٧٠٢ مليار جنيه مصري

القاهرة - مكتب "الرياض"  
أيمن محمود

أولت وسائل الإعلام المصرية اهتماما بالغاً بزيارة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز لمصر، وقائمه الرئيس حسني مبارك في

شرم الشيخ اليوم الأربعاء. وتصدر البيان الرئاسي المصري بجنباً زيارة خادم الحرمين إلى شرم الشيخ اليوم صدر صفحات وسائل الإعلام المطبوعة، الإصرام والإخبار والجمهورية وروزاليوسف

والصحف والمجلات المستقلة والاذاعة والتلفزيون. واداعت وكالة انباء الشرق الأوسط "الرسمية" تقريراً مطولاً عن الزيارة، وقالت ان القمة المصرية السعودية اليوم الأربعاء بين الرئيس حسني

مبارك وخادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود تأتي في إطار العلاقات الوثيقة بين البلدين والشعبين. واعتبرت ان هذه العلاقات "مثالا بارزا وشاهدا على نموذجية العلاقات الإيجابية

المتطورة بين دولتين عربيتين لهما مكانتهما المتميزة إقليمياً ودولياً، وتزداد هذه العلاقات تقارباً وتوثقاً يوماً بعد يوم على جميع المستويات في ظل وحدة الأهداف التي لا تخدم الشعبين فحسب وإنما لتحقيق مصالح

وتشير الإحصائيات ازدياد حجم الاستثمارات السعودية في مصر.. حيث بلغ إجمالي عدد المشروعات السعودية في نهاية ٢٠٠٨ (١٩٠٤) مشروعات بقيمة استثمار قدرها ١٧٠٢ مليار جنيه مصري، بينما قدر إجمالي قيمة رأس مال هذه المشروعات بحوالي ٧٣٠١ مليار جنيه لتصبح السعودية ثاني أكبر المستثمرين من خارج مصر.

ووفقا لبيانات هيئة الاستثمار السعودية، فقد بلغ إجمالي عدد المشروعات المنشأة برأس مال مصري في المملكة حتى نهاية عام ٢٠٠٧ (١١٤٧) مشروعا بإجمالي تمويل قدره ٧٤٧ مليون دولار أمريكي وركزت في قطاع المقاولات.

كما شهد عام ٢٠٠٩ مشاركات عديدة ومتنوعة للشركات والهيئات التجارية المعنية في مصر في المعارض المتخصصة التي تنظم في السعودية كإحدى أبرز وسائل الترويج للصادرات المصرية.. حيث شاركت بالفعل الشركات المصرية في حوالي سبعة معارض متخصصة نظمت في الرياض والمنطقة الشرقية.

وقد حققت الصادرات المصرية ارتفاعات متتالية ابتداء من عام ٢٠٠٣ حيث بلغت ٣٠٣ ملايين دولار في هذا العام بزيادة ٨٦ مليون دولار عن عام ٢٠٠٢

اللبثاني في اتفاق الطائف الذي أنهى حربا أهلية استمرت لأكثر من عقد من الزمان، وجاء اهتمام الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود بإعادة العلاقات الطبيعية بين سوريا ولبنان فقام بزيارة لسوريا العام الماضي كان من نتائجها الانفراج الكبير في العلاقات السورية اللبنانية نشهد ثمارها الآن، وسوف يقوم خادم الحرمين الشريفين بزيارة للبنان قريبا لبحث التطورات الجارية على ضوء السجل الجاري حول المحكمة الدولية.

وأضافت الوكالة: يستمر الدور المصري السعودي حتى ينطلق لبنان قويا بأبنائه وبناتقائه من الدول العربية، كما تتخاضل القمة المصرية السعودية بشرم الشيخ العلاقات الثنائية بين البلدين في القضايا الاقتصادية الإقليمية والعربية.. فالزعيمان يوليان أهمية خاصة لدعم وتشجيع وتعميق التعاون المشترك بين البلدين في جميع المجالات ليكون نموذجا للتكامل والتعاون بين البلدين. وأشار تقرير الوكالة إلى العلاقات التجارية والاقتصادية بين المملكة ومصر، وقالت أنه في إطار التنسيق المشترك، ارتفع حجم التجارة بين مصر والسعودية من ٨٠٠ مليون دولار عام ٢٠٠٦ إلى ٥ مليارات الآن، وتعد مصر في مقدمة الدول العربية المصدرة للسوق السعودية حيث بلغت الصادرات المصرية للمملكة عام ٢٠٠٨ ما قيمته ١٠٢٤ مليار دولار بينما بلغت قيمة الواردات المصرية من السعودية ٣٠١١ مليار دولار.

وقالت الوكالة: إن المملكة تدعم جهود مصر المضنية لإزاء المصالحة الفلسطينية وحماية المشروع الوطني الفلسطيني المحتل في إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة التي تعيش جنباً إلى جنب مع إسرائيل، وتستمر الدولتان في الدعم الدولي للتسوية السلمية المرتكزة على خيار حل الدولتين للقضية الفلسطينية في كافة المحافل الإقليمية والدولية.

وقالت الوكالة أنه من المقرر أن تتناول مباحثات القمة بين الرئيس مبارك والملك عبدالله بن عبدالعزيز الوضع في لبنان، فهدد المباحثات تعكس حرص القيادتين على أن يسود لبنان الوئام والاستقرار والاتفاق التام بين فعالياته السياسية ويؤكد ذلك التواصل مع مختلف الطوائف والقوى اللبنانية التي تعمل في إطار الشرعية للحفاظ على استقرار الوضع السياسي والأمني في لبنان ويتضح الاهتمام المصري بلبنان في الزيارات بين مسؤولي الدولتين، حيث تحظى تطورات الوضع هناك بأهمية كبيرة لدى مصر من منطلق اهتمام مصر بلبنان وباستقراره وعدم تعرضه لما يهدد السلم الأهلي فيه، كما أكد على ذلك وزير الخارجية أحمد أبو الغيط، وأشار التقرير إلى أن الاهتمام السعودي بالشأن

الأمية العربية. وأضافت أن البلدين يتبعان بمكانة كبيرة على الأصدقاء العربية والإسلامية والدولية، فعلى الصعيد العربي تؤكد الخبرة التاريخية أن القاهرة والرياض هما قطبا العلاقات والتفاعلات في النظام الإقليمي العربي وعليهما يقع العبء الأكبر في تحقيق التضامن العربي والوصول إلى الأهداف الخيرة المنشودة التي تتطلع إليها الشعوب العربية من المحجج إلى الخليج.

كما أن التشابه في التوجهات بين السياساتين المصرية والسعودية يؤدي إلى التقارب إزاء العديد من المشاكل والقضايا الدولية والقضايا العربية والإسلامية وأهمها القضية الفلسطينية المقرر مناقشتها خلال القمة القادمة، حيث لاقت هذه القضية الدعم والمساندة في مختلف مراحلها وعلى جميع الأصعدة. وأشار تقرير الوكالة إلى ان الدولتين تبنتا جميع القرارات الصادرة من المنظمات والهيئات الدولية المتعلقة بالقضية الفلسطينية ابتداء من مؤتمر مدريد وانتهاء بخارطة الطريق ومبادرة السلام العربية التي اقترحها الملك عبدالله عندما كان وليا للعهد وتبنتها الدول العربية كمشروع عربي موحد في قمة بيروت مارس ٢٠٠٢ لحل النزاع العربي الإسرائيلي والتي توفر الأمن والاستقرار لجميع شعوب المنطقة وتؤمن حلا دائما وعادلا وشاملا للصراع العربي الإسرائيلي.

وبنسبة زيادة بلغت حوالي ٤٠٪ وفي عام ٢٠٠٤ ارتفعت الصادرات المصرية إلى ٤٢٤ مليون دولار بزيادة بلغت مليون دولار عن ٢٠٠٣ وبنسبة زيادة ٤٠٪ أيضاً.

وشهد عام ٢٠٠٥ ارتفاعاً قياسياً لصادراتنا.. حيث بلغت ٧٩٧ مليون دولار بزيادة ٣٧٣ مليون دولار وبنسبة زيادة ٨٨٪ بينما حافظت الصادرات المصرية على نفس المستوى خلال عام ٢٠٠٦ ثم حققت طفرة لتبلغ ١٫٢٤ مليار دولار نهاية عام ٢٠٠٨. ويأتى التوقع على البرنامج التنفيذي للتعاون في مجال الشؤون الاجتماعية في يونيو ٢٠١٠ في إطار تأكيد الروابط بين البلدين والعمل على تطويرها بما يحقق المصالح المشتركة، وتكمن أهمية هذا البرنامج في الاستفادة من التجارب الناجحة في كافة المجالات الاجتماعية في المرحلة الحالية.

كما تم الاتفاق بين مصر والسعودية على تنفيذ مشروع جديد في بوليو الجاري يهدف إلى استحداث بدائل رخيصة للطاقة تساهم في تطبيقات صناعية تحتاجها البلدان العربية وبشكل خاص بتحلية مياه البحر، وسوف تعطي نتائج هذا المشروع فكرة أفضل عن العوامل المؤثرة في حركة وكفاءة عملية تخزين غاز الهيدروجين.

وقال التقرير إن العلاقات المصرية السعودية تعود إلى معاهدة الصداقة التي وقعت

بين البلدين عام ١٩٢٦ ثم وقعت اتفاقية التعيير بالرياض عام ١٩٣٩ التي قامت مصر بموجبها بإيجاز العديد من المشروعات العمرانية في المملكة وكان لمصر والسعودية دور كبير في التوقيع على ميثاق جامعة الدول العربية.

وقد أبدت المملكة مطالب مصر الوطنية في جلاء القوات البريطانية عن الأراضي المصرية ووقفت إلى جانبها في الجامعة العربية والأمم المتحدة، وفي ٢٧ أكتوبر ١٩٥٥ وقعت اتفاقية دفاع مشترك بين البلدين.

وأثناء العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦، وقفت المملكة بكل ثقلها إلى جانب مصر في كل المجالات السياسية والاقتصادية والعسكرية وقدمت لمصر في أغسطس ١٩٥٦ (١٠٠) مليون دولار بعد سحب العرض الأمريكي لبناء البسد العالي، واستمرت المساعدة السعودية لمصر حتى حرب أكتوبر ١٩٧٣، حيث ساهمت المملكة في الكثير من النفقات التي تحملتها مصر قبل الحرب وقامت معركة البترول لخدمة حرب أكتوبر وجاءت هذه الحرب بنتائجها العسكرية السياسية التي أثبتت حقيقة استراتيجية مهمة هي أن لقاء مصر والسعودية على استراتيجية واحدة واحسنة ممثلة في التنسيق الشامل يمكن أن يحقق الكثير للأهداف والمصالح العربية العليا.